

الشرق أوسطية والتكامل الإقليمي

تشعب الحديث عن الشرق أوسطية ، ما لها وما عليها ، الطموحات والمخاطر . وتعددت الدراسات والمناقشات فى مختلف الفروع ذات الصلة وأثارها الحالية والمستقبلية على المنطقة ودولها المختلفة . ولما كنا بصدد تناول ذات الموضوع وعلاقته بالتكامل الإقليمى فى المنطقة الشرق أوسطية عامة والعربية خاصة ، كان ولا بد من التعرض لوضعية السياسات الاقتصادية للدول المزمع دخولها فى الشرق أوسطية ثم التكامل الإقليمى ركائزه والتماثل والتباين بين الدول ، ثم يلى ذلك التعرض لفكرة ومفهوم وإيجابيات وسلبيات الشرق أوسطية ثم تنتقل بعد ذلك إلى بعض نماذج وأنماط مقترحة للتكامل الإقليمى .

وبداية لا بد أن تقرر بعض الثوابت التى تسبق أى تفكير وأى بناء اقتصادى مستجد فى المنطقة آلا وأن أى تنظيم اقتصادى لا بد أن يسبقه سلام عادل بين دول المنطقة مع عدم تمييز فى القدرات الأمنية بين تلك الدول . كما وأن أى بناء جديد لا يجب ما سبقه من علاقات بل أن العلاقات والبنية العربية / العربية لها أولوية على ما عداها إذا تعارضت المصالح .

على هذه الثوابت يمكن فتح الطريق لمناقشة الشرق أوسطية والتكامل الإقليمى بالمنطقة ويهدف تعظيم الفوائد للجميع والاستخدام الأمثل والأكفاء للموارد .

وتوضح البيانات التالية مدى التباين فى الإمكانيات والقدرات بين دول المنطقة والمزمع دخولها فى الشرق أوسطية (جداول 1 ، 2 ، 3 ، 4) .

جدول (1)

ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة 83/82 - 1993/92 (ملخص عام)

الرصيد العام	التحويلات *	رصيد المعاملات الحارية (عجز الميزان بدون التحويلات)	المعاملات الجارية			السنة	
			المعاملات المنظورة		مدفوعات		
			محصلات	مدفوعات			
754.0 -	17.9	771.9 -	5209.7	2282.0	2682.9	3682.5	1993/82
1097.8 -	18.3	1116.1 -	8573.1	2500.2	2859.8	7348.8	1984/83
1304.7 -	155.5	1460.2 -	5839.1	2402.7	2837.5	7734.1	1985/84
2401.8 -	4306.1	6707.9 -	3461.9	3833.8	2885.4	9221.4	1986/85
2672.7 -	8356.6	11029.3 -	5811.8	5760.1	2706.0	913787.0	1987/86
2413.4 -	9087.9	11501.3 -	7059.2	4588.8	3766.0	717737.0	1988/87
1560.2 -	11050.6	12610.9 -	12952.6	6935.4	4606.1	23234.2	** 1989/88
1642.5 -	12291.0	13933.5 -	13971.5	7955.3	5567.2	25516.9	** 1990/89
3407.1 -	15261.2	11854.2 -	20921.3	10822.4	9438.9	31392.0	1991/90
12222.9 -	21649.8	9426.9 -	28506.5	16504.8	11542.6	32971.2	1992/91
15923.6 -	28717.2	12793.7 -	30521.9	18975.4	11322.2	35662.4	1993/92
9620.0 -	23582.9	13962.9 -	30346.9	18504.0	10305.8	36111.6	1994/93

* منذ عام 1986/85 تشمل تحويلات المصريين العاملين في الخارج .

** على أساس سعر البنك المركزي لبعض المعاملات ومتوسط سعر السوق المصرفية السائد خلال فترة باقي المعاملات .

المصدر : النشرة الاقتصادية - البنك الأهلي المصري - 1994 .

جدول رقم (2)

الصادرات والواردات العربية وما تمثله صادرات النفط والوقود

(مليون دولار)

السنة	إجمالي الصادرات العربية	نسبة صادرات الوقود والنفط	إجمالي الواردات العربية
1984	131879.82	٪87	109207.94
1985	122567.85	٪89	87709.28
1986	85137.89	٪84	77834.94
1987	101837.49	٪82	79258.39
1988	102035.41	٪79	86943.86
1989	107547.71	٪79	92051.35
1990	135359.22	٪73	100094.05
1991	119408.64	٪77	100972.59
1992	128186.52	٪77	115501.75
1993	122535.50	٪65	111761.44
1994	129888.24		114603.41

المصدر : صندوق النقد العربي - الدول العربية : مؤشرات اقتصادية 1984 - 1994 .

جدول رقم (3)

جدول يوضح تباين مستويات التنمية عامة والتنمية الصناعية خاصة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي

الدول	الناتج المحلي الإجمالي (ملايين الدولارات) 1995	القيمة المضافة كنسبة مئوية في قطاع الصناعة 1995	القيمة المضافة كنسبة مئوية في الصناعات التحولية 1995	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (دولارات) 1995
الأردن	6105	27	14	1510
إسرائيل	91965	—	—	15930
الإمارات	39107	53	11	17400
إيران	2190	—	—	—
تركيا	164789	31	21	2780
سوريا	16783	—	—	1120
مصر	47349	21	12	790
اليمن	4790	27	14	260
عمان	12102	69	—	4820
السعودية	125501	80	—	7040
تونس	18035	29	19	1820
المغرب	32412	33	19	1110

المصدر : تقرير التنمية في العالم . 1997 ، "الدولة في عالم متغير ، البنك الدولي جدول (1) ص 232 ، 233 ، جدول (12) ص 254 ، 255 .

جدول رقم (4)

التباين في هياكل الاقتصاد القومية والتجارة الخارجية والسكان ومتوسط معدل النمو في الدخل الفردي

الدول	إجمالي عدد السكان بالملايين 1995	متوسط معدل النمو السنوي / في الدخل الفردي (1995-85)	إجمالي الصادرات بملايين الدولارات 1995	إجمالي الصادرات البترولية بملايين الدولارات *1995	إجمالي الواردات بملايين الدولارات
الأردن	4	4.5 -	1769	—	3698
إسرائيل	6	2.5	19046	—	29579
الإمارات	2	2.8 -	25650	13350	21024
إيران	64	صفر	—	—	—
تركيا	61	2.2	21600	—	35170
سوريا	14	0.9	3970	1900	4616
مصر	58	1.1	3435	1600	11739
اليمن	15	صفر	1937	1400	1962
عمان	2.2	0.3	6065	4750	4248
السعودية	19	1.9 -	46624	42700	27458
تونس	9	1.9	5475	100	7903
المغرب	27	0.9	4802	—	8563

المصدر : تقرير التنمية في العالم - 1997 - البنك الدولي جدول (1) ص 232 ، 233 ، جدول (15) ص 260 ، 261 .

* التقرير الاقتصادي العربي الموحد - سبتمبر 1997 - ملحق 6/5 ص 294 .

• السوق الشرق أوسطية كنمط من أنماط التعاون الإقليمي :

وتتعرض فيما يلي لنمط مستهدف للتعاون الإقليمي بين دول المنطقة ألا وهو قيام سوق شرق أوسطية ، وإن كان قيام تلك السوق تكتنفه العديد من العوامل بين مؤيد ومعارض ، بين متفائل ومتشائم ، بين مشجع ومتخوف مما استلزم إلقاء الضوء على فكرة الشرق أوسطية وبعض أهم جوانبها فيما يلي :

• فكرة السوق الشرق أوسطية :

إن فكرة إقامة سوق شرق أوسطية ليست وليدة الفترة الحالية ، أو بداية اتفاقية السلام في مدريد عام 1991 ، وإنما هي راسخة في الفكر الإسرائيلي منذ زمن بعيد ، وازداد هذا الرسوخ بعد اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام 1978 ، ولم يكن من الممكن تحقيقها في ذلك الوقت .

إن التحرك العملي لتلك السوق بدأ في أعقاب موافقة إسرائيل على المفاوضات مع ممثلي الشعب الفلسطيني في مدريد 1991⁽¹⁾ . أي أنها "فاتورة السلام" لإسرائيل . ومن المفترض أن تشمل دول المنطقة العربية بالإضافة لإيران ، تركيا ، أثيوبيا وبالطبع إسرائيل .

ومما يؤكد أن فكرة السوق الشرق أوسطية مخطط لها منذ زمن ، ففي عام 1970 نشرت دراسة أكاديمية إسرائيلية بعنوان "مستقبل العلاقات مع العرب"⁽²⁾ حيث تتنبأ الدراسة بقيام سوق مشتركة في الشرق الأوسط تستحوذ إسرائيل على النصيب الكبير منها وبحيث تصبح قلب المنطقة اقتصادياً .

وقد ظهرت عدة دراسات فور اتفاق الحكم الذاتي - مما يؤكد نفس الظن - ومنها دراسة البنك الدولي "الأراضي المحتلة = الاستثمار في السلام" ودراسة

(1) بنك مصر ، "اتفاقية السلام وانعكاساتها على مستقبل التعاون الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط" ، "النشرة الاقتصادية ، العدد الأول ، جمهورية مصر العربية 1992 .

(2) إبراهيم نوار ، "التصور الإسرائيلي لمستقبل العلاقات الاقتصادية مع العرب" السياسة الدولية ، يناير 1984 .

جامعة هارفارد "تأمين السلام فى الشرق الأوسط : مشروع للمرحلة الانتقالية" والذى نشره معهد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية لشؤون الشرق الأوسط بجامعة هارفارد⁽¹⁾ ، وكلاهما قد أوصى بقيام كتكتل اقتصادى ، بينما كان التقرير الثانى أكثر تحديداً حيث أوصى بأن تسعى كل من إسرائيل والأردن وفلسطين الوليدة إلى التجارة الحرة وفتح الحدود بينهم .

والمناقشة السابقة تثير السؤال التالي وهو ، هل السوق الشرق أوسطية نابعة من رغبة داخلية للمنطقة أم هى مفروضة من الخارج أو الداخل ؟ وإذا كان ذلك كذلك فهل نستطيع أن نرفض الشرق أوسطية ؟

• مفهوم وأسس السوق الشرق أوسطية :

آثار موضوع الشرق أوسطية الكثير من الجدل والنقاش ودخل أروقة المراكز البحثية وانقسمت الآراء حولها وفقاً لمنطلقات عديدة ووفقاً للمداخل التى تتناول من خلالها الفكر السياسى العربى مفهوم الشرق أوسطية⁽²⁾ .

وفى مفهوم الشرق أوسطية جوانب أساسية قد ترتفع إلى مستوى الحقائق والتى تؤثر حتماً على مختلف نواحي النشاط للسوق وأيضاً ميكانيزم العمل المستقبلى لدول السوق ، ومن هذه الجوانب ما يلى⁽³⁾ :

1 - فكرة السوق الشرق أوسطية تقوم أساساً على وجود إسرائيل كعضو بصرف النظر عن من هم باقى الأعضاء ، وهذا يعنى أن استبعاد إسرائيل معه تنفى فكرة الشرق أوسطية .

2 - ليس هناك تحديد لدول السوق الشرق أوسطية ، معنى ذلك أن المجال متاح لضم دول معينة ، ومنهم من يستبعد دول أخرى .

(1) بنك مصر - مرجع سابق - ص 32 .

(2) د. محمد سعد أو عامود "الشرق أوسطية فى الفكر السياسى العربى" السياسة الدولية ، 1993 .

(3) نعمان الزياتى ، "الكرة الشرق أوسطية" الأهرام الاقتصادى ، جمهورية مصر العربية ، إبريل ، 1994 .

3 - لم تصل السوق الشرق أوسطية إلى مرحلة التنفيذ بعد ذلك لأن السلام لم يتحقق مع دول عربية رئيسية في المنطقة ، كما أن القبول العربي للفكرة ليس كاملاً ، كذلك القبول الشعبى الإسرائيلى ليس كاملاً .

ذلك يعنى أن مازال هناك الوقت للدراسة ، والتفكير المتأنى لمفهوم السوق الشرق أوسطية وآثارها .

وإذا كانت السوق ستقوم فكيف للدول العربية مجابهة سلبياتها ، أما إذا كان هناك رفض فما هى متطلبات هذا الرفض .

وبصفة عامة تقوم السوق الشرق أوسطية على مجموعة من الأسس وهى :

- حرية انتقال رؤوس الأموال والمشاريع المشتركة .
- حرية انتقال الأشخاص والقوى العاملة .
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية .
- حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادى .

• دول السوق الشرق أوسطية :

من المخطط أن هناك مراحل لإقامة السوق الشرق أوسطية وتتابع المراحل تزداد الدول المشتركة فى السوق . ولعل أول هذه المراحل هو قيام تكتل اقتصادى يشمل كل من إسرائيل والأردن وفلسطين ، وعلى أن ينضوى فى السوق فى مراحل تالية باقى دول المنطقة ، ومن ثم فاحتمالات الدول الداخلة فى السوق على النحو التالى :

- الدول العربية أو بعضها وإسرائيل .
- الدول العربية أو بعضها وتركيا وإسرائيل .
- الدول العربية أو بعضها وإيران وإسرائيل .
- الدول العربية أو بعضها وتركيا وإيران وإسرائيل .
- من المؤكد أن المرحلة الأولى تشمل إسرائيل والأردن وفلسطين .

ولا يوجد فى الفكر الإسرائيلى المنشور ما يدل على رغبة إسرائيل فى ضم إيران وأفغانستان إلى السوق ، كما أنه لا يوجد ما يدل على عدم الرغبة فى ضم دول مغاربية عربية إلى السوق⁽¹⁾ . وإن كان من المؤكد أن المستهدف لإسرائيل فى المدى القريب وفى المقام الأول هو السوق الشرق أوسطية التى تضم الدول العربية أولاً نظراً لما يتوافر فيها من موارد وأسواق ، وبهدف سياسى هو أن تصبح إسرائيل جزء من النسيج الاقتصادى والسياسى فى المنطقة وتصل إلى حالة القبول من شعوبها .

• مراحل السوق الشرق أوسطية :

ترتبط لحد كبير مراحل تطور السوق الشرق أوسطية بتطور مراحل السلام بين إسرائيل ودول المنطقة ، وما تحقق حتى الآن يعتبر بداية لتلك السوق - ومن وجهة النظر الإسرائيلية - ومن ثم فإن مراحل السوق قد تبدو متواصلة على النحو التالى⁽²⁾ .

- مرحلة ربط الاقتصاد الفلسطينى فى القطاع والضفة بالاقتصاد الإسرائيلى تمهيداً لدمجه واستيعابه فى الاقتصاد الإسرائيلى ، وذلك اصبح لحد ما واقعاً ، إلا أن هناك بعض العقبات والمشاكل المتعلقة بالبنية الأساسية فى الأراضى الفلسطينية وتوجهات التنمية المشتركة وإدارتها .
- وفى المرحلة التالية ينضم الأردن إليهما ، لتوسع حركة التجارة بينهم ، والتعاون فى مشروعات مشتركة ، وتناول عمليات التنمية ... وذلك ما قدمته دراسة البنك الدولى ودراسة جامعة هارفارد السابق الإشارة إليهما .
- والمرحلة الثالثة تأتى مع تعميق اتفاقيات السلام مع كل من سوريا ، ولبنان ، فيزداد التبادل التجارى بين فلسطين ، مصر ، الأردن ، سوريا ، ولبنان وبين

(1) د. عبد الحبار عدوان ، "نظام عربى قوى شرط قيام سوق شرق أوسطية" مجلة الباحث العربى ، العدد 35 مارس / يونيو 1994 .

(2) نعمان الزياتى ، "الكرة الشرق أوسطية" الأهرام الاقتصادى ، مرجع سابق .

إسرائيل ، مع قيام المشاريع المشتركة وفتح الحدود وتطبيق باقى أسس السوق السابق الإشارة إليها

ومع الإلغاء التدريجى للمقاطعة الإسرائيلية تقترب صورة السوق الشرق أوسطية من الواقع وكذلك من الاكتمال ، هذا مع العلم بأن المقاطعة تتآكل بصورة غير معلنة .

• توزيع الأنشطة الاقتصادية بين دول السوق :

يقوم أى نشاط اقتصادى بصفة رئيسية على ثلاث ركائز وهى الموارد ، والتكنولوجيا والسوق أو ما يطلق عليها الميزة النسبية . وفقاً لمنطقة تلك الركائز فإنه من المتوقع أن يكون هناك قدرأ كبيرأ من التخصص فى الإنتاج بين دول السوق .

فمصر⁽¹⁾ - على سبيل المثال - من المتوقع أن تخصص فى إنتاج الصناعات التحويلية الثقيلة كالحديد والصلب ، والصناعات الهندسية ، وصناعة السيارات والمحركات ، والصناعات المعدنية بشكل عام .

وسوريا فمن المستهدف تخصيصها فى صناعة المنسوجات والصناعات الغذائية ، وبعض الصناعات التحويلية الاستهلاكية الأخرى .

والأردن ولبنان تخصص فى بعض الصناعات الاستهلاكية والغذائية ، والخدمات بالنسبة للبنان خاصة .

أما دول الخليج - ومن ضمنها العراق - فمن المتوقع أن تخصص فى الصناعات البتروكيماوية وما يرتبط بها .

أما إسرائيل - قلب السوق - فسوف تخصص ، بل يزداد تخصصها فى الصناعات الإلكترونية الدقيقة ، والطائرات ، وإنتاج الحاسبات الآلية المتطورة ، والآلات الهندسية والصناعات المتقدمة .

(1) أحمد عمر العطفى ، "التطعيم ضد السوق الشرق أوسطية" ، - الأهرام الاقتصادى مارس 1994

وهذا النمط من التخصص يماشى التطور المستهدف لدول العالم الثالث - بدون إسرائيل - ، حيث أن الاتجاه السائد فى العالم المتقدم هو نقل الصناعات التحويلية إلى الدول الأقل نمواً حيث تعد صناعات ملوثة للبيئة ، ومستهلكة للطاقة ، وذات أرباح منخفضة (استخلاص وصناعة الألومنيوم ، الحديد والصلب ، البتروكيماويات) وقد تم ذلك عن طريق توسع الدول المتقدمة ومؤسسات الأقراض الدولية فى تقديم القروض للدول النامية لإقامة تلك الصناعات بها .

وفى نفس الوقت الذى تنتقل فيه الدول المتقدمة - ومنها إسرائيل - إلى عصر ما بعد التصنيع (عصر المعلومات) حيث تتوزع صناعاتها على محاور ثلاث هى الصناعات الإلكترونية والبرامج ، والثانى صناعات الفضاء والطيران ، والثالث هو صناعات الهندسة الحيوية والوراثية .

• مدى استفادة مختلفة الأطراف من السوق الشرق أوسطية (مزايا السوق) :

- باستتباب حالة السلام وضماناتها مما يؤدي إلى خفض ميزانيات الدفاع فى دول المنطقة والتي تقتطع أكثر من 12% من الناتج المحلى الأسمى لدول الشرق أوسطية ، ومما يعطى مؤشراً أن مبيعات السلطة الأمريكية لدول الشرق الأوسط عام 1991 بلغت نحو 16.4 مليار دولار .

يستتبع ذلك دفع عمليات التنمية والنمو فى تلك الدول بما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة شعوبها وإحساسها بالأثر الاقتصادى للسلام .

كما أن استقرار المنطقة يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إليها ، سواء الأجنبية أو الوطنية المهاجرة إلى الخارج ، خاصة أن منطقة الشرق الأوسط مصنفة ضمن الدول المرتفعة المخاطر سياسياً واقتصادياً وتمويلياً مما دفع رؤوس الأموال الدولية والمحلية بالابتعاد عنها . وذلك حيث تقدر الاستثمارات العربية خارج الوطن العربى بنحو 670 مليار دولار ، بينما الاستثمارات العربية

الخاصة داخل الوطن العربي نحو 11.9 مليار دولار⁽¹⁾ (عام 1990) .

- إن قيام أى تكتل اقتصادى يؤدى بلا شك إلى فائدة لجميع الأطراف المشتركة فيه ، ولكن مدى الاستفادة يختلف بين دولة وأخرى وفق عوامل متعددة . وبأتى فى مقدمة هذه الفوائد لمختلف دول السوق هو زيادة حجم السوق أمام إنتاج الدول الداخلة فيه مما يؤدى إلى زيادة تصريف الإنتاج ، كما أن التكتلات الاقتصادية تؤدى إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل والاستفادة من المزايا النسبية المتاحة فى دول السوق بما يؤدى إلى خفض التكاليف ومن ثم إلى زيادة العائد من الإنتاج . وفى ذات الوقت تؤدى زيادة المنافسة إلى رفع الكفاءة وتحسين نوعية الإنتاج وذلك عن طريق تبادل المعرفة والتكنولوجيا بين دول السوق .

- كما أن قيام سوق شرق أوسطية بين الدول العربية أو بين دول عربية وإسرائيل سيؤدى إلى تحقيق هدف إسرائيل فى أن تصبح جزء فاعل من نسيج المنطقة وهذا ما لم تؤد إليه الحروب ، وبالطبع فى ذلك قبول لإسرائيل من دول المنطقة ودول العالم القريبة من الدول العربية - ديناً وفكراً - وبما يؤدى إلى أن تصبح كيان طبيعى غير شاذ فى المنطقة الشرق أوسطية وهو ما لم تحققه حتى الآن .

- داخل مجموعة دول السوق الشرق أوسطية سيتم علاج عدد من المشاكل والاتفاق بخصوصها بما يخدم دول السوق ومن ضمنها قضايا المياه وحركة العمالة ، والحدود المشتركة . حيث يصبح هدف دول السوق زيادة نقاط الإلتقاء وتدنية نقاط الخلاف بما يخدمها اقتصادياً واجتماعياً .

• التنمية داخل دول السوق الشرق أوسطية :

السلام فى الشرق الأوسط يؤدى إلى قيام السوق الشرق أوسطية ، كما أن قيام السوق الشرق أوسطية يدعم السلام ويقويه - هكذا الفرضية - ، ومع استتباب السلام

(1) بنك مصر "اتفاقية السلام وانعكاساتها على مستقبل التعاون الاقتصادى فى منطقة الشرق الأوسط" ،

مرجع سابق ، ص 35 .

تقل الاحتياجات العسكرية ويتدنى الإنفاق العسكرى فى دول المنطقة . ولا شك أن ما يتم توفيره من الإنفاق العسكرى يوجه إلى جوانب التنمية المختلفة فى دول المنطقة التى هى فى ميس الحاجة إلى تمويل عمليات التنمية بها .

• هيكل التجارة الخارجية العربية والسوق الشرق أوسطية :

اتسمت التجارة الخارجية العربية خلال الحقبة الماضية بالعديد من السمات العامة والتي تمثلت بشكل أساسى فى :

- 1 - ضعف معدلات الأداء العام .
- 2 - الضآلة البالغة فى الثقل الدولى .
- 3 - هيمنة النقاط على الصادرات العربية .
- 4 - التركيز النوعى فى الصادرات العربية واعتمادها على عدد محدود من السلع الأولية أو المواد الخام .

فقيما يتعلق بضعف معدلات الأداء العام فقد انخفض معدل تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية من 210% عام 1980 إلى 90% فقط عام 1986 وإن عاد للارتفاع ليسجل 128 % عام 1990 . وبالتالي فقد انخفض أيضاً معدل تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية والذي بلغ فى أفضل حالاته نحو 30% .

وفيما يتعلق بالضآلة البالغة فى مساهمة التجارة الخارجية العربية فى التجارة الدولية فإن جملة التجارة العربية (صادرات + واردات) لم تتعد 3.5% من جملة التجارة العالمية فى أوائل التسعينيات ، ليس هذا فقط بل أن هذه النسبة رغم ضآلتها تنخفض بدرجة كبيرة إذا ما تم استبعاد الصادرات العربية من النقط إلى حد القول أن التجارة الخارجية العربية ليس لها أى نوع من التأثير فى مجريات الشؤون التجارية الدولية ، فهى تجارة مجزاه ، مبعثرة بين أطراف إن لم تتبع سياسات تجارية متضاربة فإنها على الأقل ليس بينهم أى جهد تنسيقى لهذه السياسات .

ومن الواضح عند التعرض لدراسة هيكل التجارة الخارجية العربية أن هناك هيمنة نفطية بدأت بشكل كبيرة منذ حرب 1973 إلا أن عصر السيادة النفطية والפורان النفطى بدأ يتراجع تدريجياً حيث تراجعت الأهمية النسبية للصادرات النفطية من حوالى 90% من جملة الصادرات العربية فى أوائل الثمانينات إلى نحو 70% فى نهاية تلك الفترة إلى نحو 65% عام 1995 والذى رجع بصفة أساسية إلى الانخفاض الكبير فى العائدات النفطية من ناحية وارتفاع عائدات التصدير من المنتجات غير النفطية من جهة أخرى .

وبالإضافة إلى ذلك فإن أهم سمات التجارة الخارجية العربية خلال الفترة السابقة تتمثل فى التركيز النوعى فى الصادرات العربية واعتمادها على عدد محدود من السلع الأولية أو المواد الخام ويعتبر هذا التركيز النوعى للصادرات العربية من أهم مشكلات التنمية خاصة فى الدول العربية .

وبصفة عامة تراوحت صادرات الوقود والمواد الخام للدول العربية ما بين 89% ، 65% خلال سنوات 1984 - 1994 (جدول 4) ، (جدول 5) .

وجدير بالذكر أن الصادرات العربية الأخرى (عدا الوقود) لا تخرج عن كونها سلع وخامات تقليدية أولية محدودة العدد فهى غالباً إما خامات استخراجية كالحديد والفوسفات والنحاس أو منتجات زراعية نباتية كالقطن والفاكهة والخضر أو حيوانية كالماشية والضأن والأسماك .

وهذا ما يؤكد أن التركيز النوعى للصادرات العربية فى نطاق الوقود والسلع والخامات الأولية سمة أساسية للتجارة العربية تؤدى إلى العديد من المخاطر والتقلبات السوقية .

جدول رقم (5)

نسبة صادرات الوقود والمعادن والسلع الأولية من صادرات الدول العربية عام 1992

الدولة	نسبة صادرات الوقود والمعادن والسلع الأولية	الدولة	نسبة صادرات الوقود والمعادن والسلع الأولية
الأردن	50	العراق	76
الإمارات	96	عمان	95
البحرين	90	فلسطين	—
تونس	27	قطر	80
الجزائر	97	الكويت	71
جيبوتي	—	لبنان	45
السعودية	99	ليبيا	100
السودان	99	مصر	65
سوريا	62	المغرب	45
الصومال	96	موريتانيا	95
اليمن	93		

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد - 1995 .

وإن كانت هناك بعض المحاولات لزيادة إسهام السلع المصنعة فى التجارة العربية فى بعض الدول كالمغرب وتونس ومصر والسعودية ألا إن مجرد الإبقاء على تلك الإسهامات أمراً ضعيف الاحتمال فى ضوء أوضاع التكتل الدولى والمنافسة الشديدة فى ضوء فتح الأسواق العالمية واتفاقية التجارة الدولية .

• التجارة الخارجية السلعية :

تتسم التجارة الخارجية وخاصة السلعية فى منطقة الشرق الأوسط بخصائص معينة سواء فيما يتعلق بحجم هذه التجارة (صادرات + واردات) أو بهيكل هذه التجارة . ومن الجدول (6) يتبين أن العجز فى الميزان التجارى سمة أساسية لدول

المنطقة والذي بلغ عام 1991 في المملكة الأردنية نحو 1.6 مليار دولار في الوقت الذي بلغ فيه عجز الميزان التجاري السلعي 7.4 مليار دولار في تركيا بينما حقق الميزان التجاري السلعي في سوريا في نفس العام فائضاً بلغ نحو 2.6 مليار دولار .

ومن جهة أخرى وكما تم الإشارة فإن هناك درجة كبيرة من التركيز النوعي في صادرات وواردات دول المنطقة فالصادرات تتركز بدرجة كبيرة في المواد الخام والسلع الأولية في كل من مصر والأردن وسوريا وإيران وتنخفض حدة التركيز في تركيا وإسرائيل بدرجة كبيرة . حيث يتبين أن 60% من الصادرات السلعية المصرية تمثلت في الوقود والمعادن والسلع الأولية وتصل هذه النسبة إلى 54% و 77% و 97% في كل من الأردن وسوريا وإيران وتنخفض النسبة في تركيا إلى نحو 33% وذلك في عام 1991 وتصل هذه النسبة إلى حدها الأدنى في إسرائيل حيث لم تمثل صادراتها من المواد الأولية والوقود سوء 21% فقط من جملة الصادرات السلعية الإسرائيلية في نفس العام .

وتشير بيانات نفس الجدول أن صادرات إسرائيل من الآلات والمعدات تصل إلى نحو 24% من جملة صادراتها السلعية في الوقت الذي لم تتعد هذه النسبة في الدول الأخرى بالمنطقة 6% فقط في تركيا . أيضاً فاقت الصادرات الإسرائيلية من السلع المصنعة الأخرى والمنسوجات والملابس مثيلاتها في الدول المذكورة فيما عدا تركيا حيث بلغت في إسرائيل 71% وفي كل من مصر والأردن وسوريا وتركيا وإيران نحو 67% ، 48% ، 38% و 98% و 7% لكل على الترتيب .

ومن جهة أخرى فإن هيكل واردات بعض دول منطقة الشرق الأوسط وكما يتبين من الجدول (6) قد تميز بارتفاع نسبة الواردات من الآلات ومعدات النقل والمصنوعات الأخرى حيث مثلت مجتمعة في كل من مصر والأردن وسوريا نحو 58% و 55% و 58% على الترتيب بينما بلغت تلك النسب نحو 60% و 82% و 81% في كل من تركيا وإيران وإسرائيل . وفي نفس الوقت فقد فاقت نسبة الواردات العربية من الغذائية إلى حد كبير الواردات الغذائية في تركيا وإيران وإسرائيل ، ففي

جدول (6)
هيكل التجارة للدول عام 1991

	النسبة المئوية من صادرات السلع				النسبة المئوية من واردات السلع				تجارة السلع (ملايين الدولارات)		الدول	
	مصنوعات أخرى	آلات ومعدات نقل	سلع أولية	رقود ومعادن	مصنوعات أخرى	آلات ومعدات	سلع أولية	رقود	أغذية	واردات		صادرات
27	40	1	20	40	34	24	10	2	29	7862	2887	مصر
4	44	1	16	38	37	18	4	14	26	2507	879	الأردن
15	23	1	15	62	32	26	7	18	17	3002	5594	سوريا
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	لبنان
36	61	1	26	7	31	29	12	21	7	21038	13594	تركيا
3	4	صفر	7	90	38	44	5	صفر	12	21688	15916	إيران
7	64	24	10	2	49	32	5	8	7	16753	11891	إسرائيل

المصدر : النشرة الاقتصادية - تقرير عن التنمية في العالم - 1993 .

الوقت الذى بلغت فيه نسبة تلك الواردات الغذائية إلى جملة الواردات فى مصر والأردن وسوريا بين 17% و 29% بلغت نسبة تلك الواردات فى إسرائيل نحو 7% فقط من جملة وارداتها السلعية .

وباستقرار جدول (7) يتبين أن جملة قيمة الصادرات السلعية فى بعض الدول الرئيسية فى منطقة الشرق الأوسط وهى مصر والأردن وسوريا قد بلغت مجتمعة نحو 10.4 مليار دولار ، فى الوقت الذى بلغت قيمة الصادرات السلعية تركيا وإيران 3

جدول رقم (7)

التجارة السلعية (صادرات و واردات) فى بعض دول منطقة الشرق الأوسط عام 1991

تجارة السلع (مليون دولار)			الدولة
حجم التجارة السلعية	واردات	صادرات	
11749	7862	3887	جمهورية مصر العربية
3386	2507	879	الأردن
8596	3002	5594	سوريا
23731	13371	10360	جملة الدول العربية الثلاثة
34632	21038	13594	تركيا
145.9	157.3	131.2	% من جملة الدول العربية الثلاثة
37604	21677	15916	إيران
158.5	162.2	153.6	% من جملة الدول العربية الثلاثة
28644	16753	11891	إسرائيل
120.7	125.3	114.8	% من جملة الدول العربية الثلاثة

المصدر : جمعت وحسبت من

- البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ، 1993 .
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية "استشراف صورة الزراعة العربية لعام 2000" ، الخرطوم ، يناير 1994 .

تمثل نحو 131% و 153.6% و 114.8% على الترتيب من جملة قيمة الصادرات السلعية للدول العربية الثلاث مجتمعة .

وفي جانب الواردات السلعية بلغت جملة الواردات السلعية للدول العربية نحو 13.4 مليار دولار عام 1991 بينما بلغت تلك الواردات في تركيا وإيران وإسرائيل نحو 21 مليار دولار و 21.7 مليار دولار و 16.8 مليار دولار تمثل على الترتيب 157.3% و 162.2% و 125.3% من جملة الواردات السلعية في الدول العربية المذكورة .

وبصفة عامة فإن حجم التجارة السلعية في تركيا وإيران وإسرائيل يمثل على الترتيب نحو 145.9% و 158.5% و 120.7% من جملة حجم التجارة السلعية للدول العربية الثلاث مجتمعة في عام 1991 .

• التطور في قيمة صادرات وواردات الدول العربية :

يشير الجدول رقم (4-2) ، إلى التطور في صادرات الدول العربية حسب التصنيف الدولي حيث يلاحظ حدوث انخفاض في إجمالي قيمة صادرات الدول العربية خلال الفترة من عام 1984 حتى عام 1994 وقد وصل إجمالي قيمة الصادرات إلى نحو 131 مليار دولار عام 1984 ، انخفضت إلى نحو 130 مليار دولار عام 1994 ، وذلك بسبب انخفاض صادرات النفط وأسعاره . حيث يمثل البترول ومشتقاته النسبة الغالبة من صادرات الدول العربية حيث تراوحت نسبة ما يمثله الوقود المعدني من إجمالي قيمة صادرات الدول العربية بين 87% في عام 1984 ، 65% في عام 1993 ، جدول (4-2) .

أما عن الواردات فيلاحظ من جدول (8) الانخفاض المستمر في قيمة الواردات للدول العربية خلال الفترة من عام 1984 وحتى عام 1986 حيث بلغت قيمة الواردات في عام 1984 نحو 87.5 مليار دولار وانخفضت إلى نحو 77.5 مليار دولار عام 1986 ثم أخذت في التزايد مرة أخرى ووصلت إلى نحو 106.045 مليار دولار عام 1992 ويعتبر أعلى معدل لها .

جدول (8)

واردات الدول العربية حسب التصنيف الدولي

بملايين الدولارات الأمريكية

إجمالي	سلع أخرى		مصراعات		آلات ومعدات نقل		كيماويات		وقود معدني		مواد خام		أغذية ومشروبات		السنة
	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
87563.27	/0.9	821.87	/31.5	27603.02	/32.9	28782.45	/6.2	5444.04	/7.8	6789.51	/3.4	3001.85	/17.3	15120.35	1984
85853.95	/1	942.66	/33.6	28839.66	/31.3	26834.53	/6	5154.57	/6.6	5679.93	/4.6	3931.69	/16.9	14470.91	1985
75925.72	/0.8	624.83	/33.3	25312.66	/32.6	23746.23	/6.9	5217.48	/5	3809.09	/4.8	3625.74	/16.6	12589.89	1986
77577.48	/2.6	1999.09	/30.9	24001.80	/29.2	32557.53	/7.9	6171.84	/6.8	5270.12	/4.3	3360.86	/18.3	14216.24	1987
85579.79	/2.2	1910.38	/32.1	27519.50	/29.1	24893.57	/8.1	6933.96	/5.4	4580.85	/4.8	4102.70	/18.3	15638.83	1988
77141.35	/3.00	2606.99	31.5	27795.21	/28.2	24860.04	/7.5	6572.00	/5.6	4916.26	/5.1	4523.68	/19.1	16867.17	1989
95427.96	/3.7	3501.13	/28.9	27659.82	/31.2	29754.79	/8.0	7604.93	/6.3	6037.59	/4.8	4560.71	/17.1	16348.99	1990
94616.89	/2.8	2685.93	/29.5	27939.79	/34.8	32310.51	/7.8	7367.23	/5.8	5519.75	/4.9	4692.67	/14.4	13606.98	1991
108045.84	/3.6	2783.10	/28.9	30710.45	/37	39232.77	/6.8	7178.33	/5.2	5639.12	/4.9	5228.99	/13.6	14373.08	1992
95467.96	/2.3	2211.71	/30.3	28949.64	/36.5	2487.40	/8	7616.67	/5.6	5355.66	/4.8	4666.03	/12.5	11980.85	1993
59547.39	/2.7	1596.05	/30.1	17961.82	/34.3	20415.61	/7.3	4336.90	/8.1	4796.76	/5.6	3361.89	/11.9	7078.36	1994

المصدر : صندوق النقد العربي ، الدول العربية (مؤشرات اقتصادية) 1984 - 1994 ، العدد 12 ، 1995 .

وتمثل الأغذية والمشروبات نحو 17.3٪ من إجمالي قيمة الواردات عام 1984 وقد وصلت تلك النسبة إلى أعلى معدل لها عام 1989 حيث بلغت نحو 19.1٪ من إجمالي قيمة الواردات وقد بدأت تلك النسبة في الانخفاض بعد ذلك ووصلا إلى نحو 11.9٪ في عام 1994 وذلك نتيجة لمحاولات الدول العربية تقليل اعتمادها على الخارج في توفير الغذاء والاعتماد الذاتي في مجال الإنتاج والتصنيع .

وقد تراوحت نسبة ما تمثله المواد الخام من إجمالي قيمة الواردات بين 3.4٪ عام 1984 ، 5.6٪ عام 1994 في حين نلاحظ ارتفاع نسبة ما تمثله الآلات ومعدات النقل المصنعة من إجمالي قيمة الواردات حيث تراوحت بين 28.2٪ عام 1989 ، 36.5٪ عام 1993 . كذلك تراوحت نسبة ما تمثله المصنوعات من إجمالي قيمة الواردات بين 28.9٪ عامي 1990 ، 1992 ، 33.6٪ عام 1985 .

• التجارة البينية العربية :

نود هنا أن نوضح جانب على درجة كبيرة من الأهمية ألا وهو حجم التبادل التجاري بين الدول العربية من مجمل تجارتها مع العالم الخارجى . حيث يتضح من جدول (9) أن التجارة البينية العربية (عام 1993) . ولهذه الوضعية عدة آثار ونتائج محتملة منها .

أولاً : أن هناك إمكانية كبيرة لزيادة التبادل التجارى بين الدول العربية وبعضها البعض إذا أمكن تحسين شروط وإجراءات التجارة العربية .

ثانياً : إن تدنى حجم التبادل التجارى بين الدول العربية يرجع بصفة أساسية إلى تذبذب العلاقات السياسية ، ومعوقات إجرائية .

ثالثاً : إن مستقبل التبادل التجارى العربى أكبر من أى إمكانية أخرى مع أى من دول المنطقة إذا أحسن توجيهه واستثماره .

رابعاً : إن القيمة المطلقة للتجارة البينية العربية ضئيلة للغاية حيث تبلغ نحو 18066.9 مليون دولار (8.9٪) من مجمل قيمة التجارة الخارجية العربية البالغة نحو 202999.51 مليون دولار عام 1993 .

جدول رقم (9)

نسبة التجارة البينية العربية لإجمالي التجارة العربية

(%)

السنة	1987-84	1991-88	1993
البيان			
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية .	7.4	8.5	9.1
نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية .	8.2	8.9	8.8
نسبة إجمالي التجارة البينية إلى إجمالي التجارة العربية .	7.8	8.9	8.9

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد - 1994 .

ومنها تمثل الصادرات البينية العربية نحو 9785.4 مليون دولار (9.1%) من مجمل الصادرات العربية البالغة نحو 107531.5 عام 1993 .

في حين تبلغ قيمة الواردات البينية العربية نحو 8401.18 مليون دولار (8.8%) من إجمالي قيمة الواردات العربية البالغة نحو 9546.96 مليون دولار 1993 .

• مخاطر السوق الشرق أوسطية :

يرى البعض - ومن ضمنهم مؤيدي السوق الشرق أوسطية - أنه في ظل الأوضاع العربية والدولية الراهنة فإن إسرائيل ستحقق أهداف اقتصادية كبيرة على حساب العرب⁽¹⁾ .

كما أن التعاون الإقليمي الشرق أوسطي من المتوقع أن يكون حساب التعاون العربي أو البديل الأساسي للتعاون العربي ، وبمعنى آخر سيتقلص التعاون العربي .

(1) د. محمد سعد أبو عامود ، "الشرق أوسطية في الفكر السياسي العربي" ، مرجع سابق .

وهنا يطرح السؤال نفسه ، هل الشرق أوسطية ستكون بديل للنظام العربي ، ذلك لأن إسرائيل داخل السوق الشرق أوسطية لن يكون دورها هامشي ، كما أنها لن تتمكن من قيام تكتل عربي قوى يؤثر على المصالح الاقتصادية داخل السوق - (المقصود إسرائيل ومن ورائها من قوى أجنبية) .

والسوق الشرق أوسطية ستلغى أدواراً مؤثرة لأقطار عربية لها انتمائها القومى العربى ، وذلك في سياق تفاعلات اقتصادية وسياسية مستجدة على المنطقة ، ومن آخر تلك المستجدات عزل مصر وتهميش دورها الاقتصادى السياسى والقومى فى المنطقة العربية⁽¹⁾ .

كما وأن قيام السوق الشرق أوسطية سيؤدى إلى منافسة بل صراع اقتصادى لتدنية القوى العربية وزيادة القوى الإسرائيلية ، ومن ضمن مجالات الصراع ، التقليل من أهمية قناة السويس ، وإنشاء بدائل لها - سواء بحرية أو برية - وذلك لتقليل دور مصر فى التجارة العالمية ، كذلك التنافس فى جذب رؤوس الأموال بين إسرائيل ومصر ولبنان ، وستنفوز إسرائيل حيث أن معظم رؤوس الأموال تخضع لسيطرة يهودية بصورة أو بأخرى .

والمنافسة السياحية القائمة حالياً بين مصر وإسرائيل ستزداد حدتها وتندنى أسلحتها من الجانب اليهودى .

هذا بالإضافة إلى أن الطاقة الاستيعابية الضخمة للأسواق العربية ستصبح متاحة أمام تجارة إسرائيل الخارجية (الصادرات الإسرائيلية) .

وفى ظل سوق شرق أوسطية ستوزع الأدوار الاقتصادية وفقاً للمبادئ الاقتصادية - الميزة النسبية ، التخصص وتقسيم العمل ، منطقة الموارد ... - وبالتالي ستخصص معظم الدول العربية فى الصناعات الأساسية التحويلية

(1) بنك مصر ، "اتفاقية السلام وانعكاساتها على مستقبل التعاون الاقتصادى فى منطقة الشرق الأوسط" ، مرجع سابق ، ص 37 .

والاستهلاكية والبتروكيماوية بينما تخصص إسرائيل في الصناعات المتطورة (مرحلة ما بعد التصنيع السابق الإشارة إليها) ، وفي ذلك تكريس للتبعية والتخلف وفجوة في معدلات النمو ومستويات التنمية بين الدول العربية وإسرائيل .

• رفض السوق الشرق أوسطية :

وإذا أردنا أن نضع ذلك في صيغة سؤال فهو هل نستطيع فعلاً رفض قيام السوق الشرق أوسطية كمبدأ ؟

وفي محاولة لإلقاء الضوء على جوانب السؤال وليس الإجابة عليه ، فإننا نشير إلى النواحي التالية :

- القبول بمبدأ الأرض مقابل السلام ألا يرتبط ذلك بالسوق الشرق أوسطية ؟
- اتفاقيات السلام الثنائية ألا تتضمن تعاون اقتصادي وانفتاح ثنائي ومتعدد ؟
- الوضع العربي الراهن هل يمكن من فرض بديل للسوق الشرق أوسطية ؟ وهل هناك استراتيجية عربية لتحسين العلاقات العربية ؟
- ما هو العمل تجاه القوى الدولية والعالمية العاتية والتي تؤيد التعاون الإقليمي - بل وتفرضه - وتقتصر المساعدات والقروض على التجمعات الإقليمية ؟

رابعاً : نموذج مقترح للتكامل الإقليمي في المجال الزراعي بين دول المنطقة :

فيما يلي نطرح مقترحاً للتكامل الزراعي بين دول المنطقة وذلك من واقع التخصص ، أخذين في الاعتبار مختلف العوامل الطبيعية والبيئية والاقتصادية ذات الأثر في توجهات التنمية الزراعية واستغلال الموارد الزراعية .

وهذا الطرح لا يحد من أي تعاون ثنائي أو متعدد الأطراف بين أي من الدول وبعضها البعض ، ولكن يعطى مؤشرات يمكن الاستفادة منها لأي تكامل مقترح مستقبلاً .

حيث تتوافر الموارد الزراعية في الوطن العربي ، ولكن هناك تباين في توزيع تلك الموارد بين الدول العربية وبعضها مما يعيق الاستخدام الأمثل لتلك الموارد وبالتالي عدم كفاية الإنتاج للاحتياجات . فيبلغ إجمالي الرقعة الزراعية نحو 131 مليار هكتار من مختلف نوعيات الأراضي . وتعد الأرض الزراعة عنصر الإنتاج الرئيسي في الزراعة ، يليها الموارد المائية ، فالقوى العاملة فالموارد المالية .

ويوجد نحو 93% من الأراضي الزراعية العربية في سبع دول هي السودان ، العراق ، الصومال ، المغرب ، الجزائر ، سوريا ، وتونس . أما مخزون قوة العمل الزراعية فيوجد في كل من مصر ، المغرب ، اليمن ، السودان .

وتعتبر المحاصيل والزراعات التقليدية النمط الأكثر انتشاراً في الأرض الزراعية في الوطن العربي ، كما وأن كفاءة استخدام عنصر العمل منخفضة وينخفض بناءً على ذلك مستوى الدخل الفردي الزراعي ، ومستوى معيشة العمال الزراعية .

ومما سبق يترتب عليه زيادة الفجوة الغذائية في الدول العربية وزيادة واردات الغذاء ، وما يترتب على ذلك من تبعية غذائية .

ولتنمية الموارد الزراعية العربية لابد من التخلص من عدة معوقات في مقدمتها تخلف الهياكل الإنتاجية والتسويقية في الدول العربية ، بالإضافة إلى ما هو قائم من انفصال مفهوم الإنتاج عن التسويق . وغياب الاستراتيجية العربية القومية الموحدة وخاصة ما يتعلق بالجانب الاقتصادي ، كذلك تنافس هياكل الإنتاج في الدول العربية ، والقيود الجمركية . وارتفاع تكاليف النقل وتخلف أساليبه . بالإضافة إلى الارتباطات الأجنبية - أي ارتباط الاقتصاديات الوطنية بالاقتصاديات الخارجية المتقدمة بصور شتى .

والتنمية الزراعية المشتركة ممكنة ولمدى واسع عند توفير التمويل اللازم لها ، وتنسيق السياسات الزراعية بين الدول العربية وبعضها البعض ، مع توحيد التعريفات الجمركية ، وتوفير سبل النقل ، ورفع القيود عن حركة رؤوس الأموال والعمال بين الدول العربية . كذلك من العوامل ذات الأهمية رفع مستوى الوعي لمفهوم الوحدة العربية لدى الشعوب والقيادات العربية .

ويدعو التباين في توزيع الموارد الزراعية بين الدول العربية إلى التكامل في استغلالها في كل عامل من عوامل الإنتاج يكون الارتكاز على دولة أو أكثر من الدول العربية - فبالنسبة للأرض الزراعية يعتمد الوطن العربي على كل من السودان ، العراق ، الصومال ، المغرب ، الجزائر ، سوريا ، فتونس بالترتيب .

وبالنسبة للقوى العاملة الزراعية فيعتمد الوطن العربية على كل من مصر ، السودان ، المغرب ، الصومال ، اليمن ، الجزائر ، العراق ، سوريا ، فتونس .

وبالنسبة للموارد المالية فيعتمد الوطن العربي على كل من السعودية ، دول الخليج العربي (الكويت ، الإمارات ، قطر ، البحرين) - العراق - ليبيا ، الجزائر .

تأسيساً على ذلك فإن مستقبل التنمية الزراعية العربية يرتبط إلى حد كبير بالدول الارتكازية السابق الإشارة إليها .

ومن وجهة نظرنا فإن هناك ثلاث مثلثات للتنمية الزراعية العربية سواء فيما يتعلق بالإنتاج و/أو التسويق وتلك المثلثات هي :

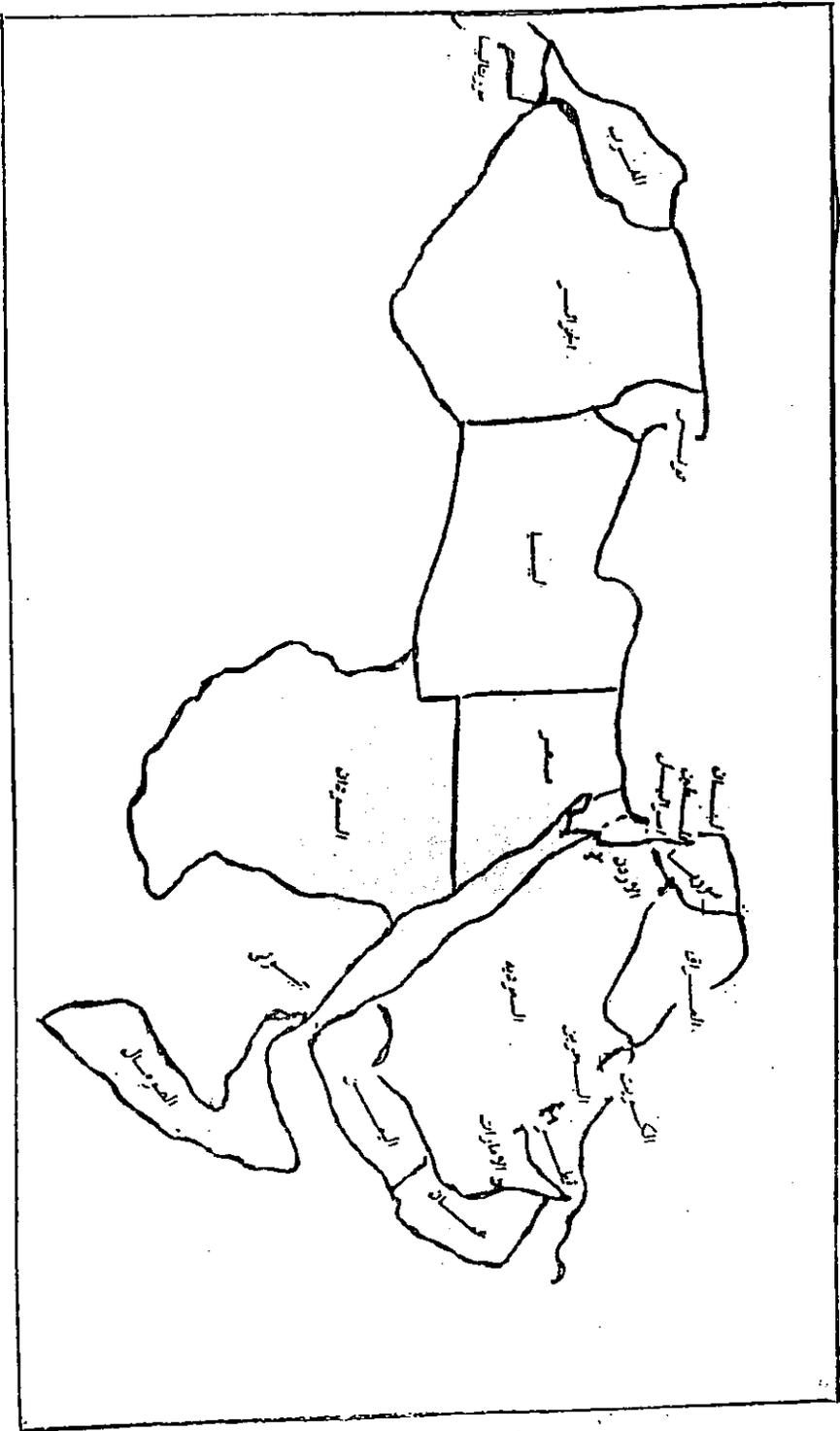
1 - العراق - السعودية - دول الخليج العربي - سوريا - لبنان (فلسطين) - اليمن - جيبوتي - الصومال .

2 - الأردن - مصر - السودان - ليبيا .

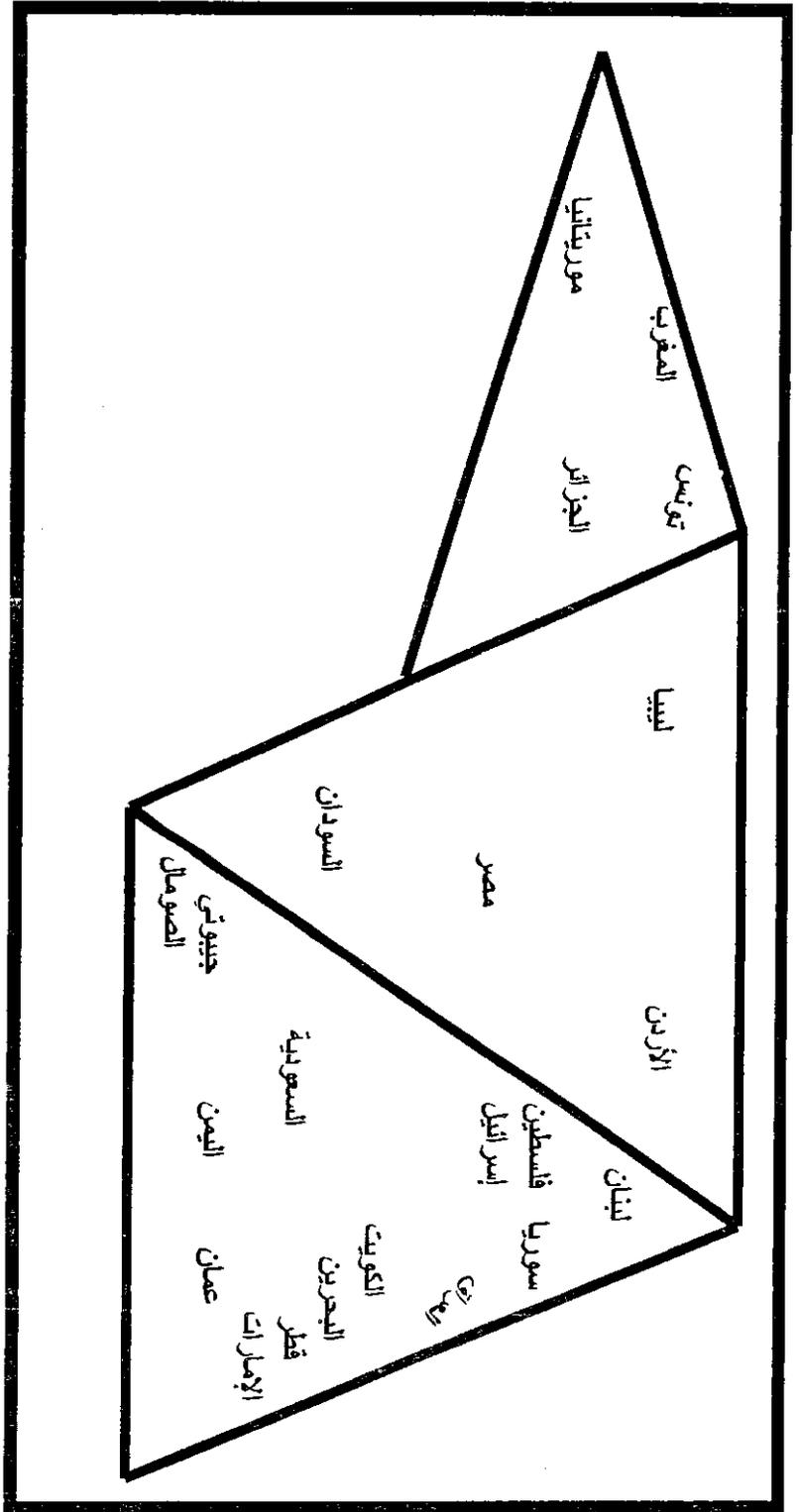
3 - تونس - الجزائر - المغرب - موريتانيا - كما يتضح من أشكال (1) ، (2) .

وهذا لا يعنى بالضرورة أن تقتصر صور التنسيق أو التكامل على تلك المثلثات ، ولكن تلك الصورة هي أقربها للتنفيذ وذلك من الناحية الاقتصادية والمكانية - (عوامل القرب الجغرافي) - والمالية .

فبالنسبة لتوزيع موارد الأرض الزراعية - تتواجد في المثلث الأول في كل من العراق ، سوريا ، اليمن ، الصومال وفترة من الأرض الزراعية ، والقوى العاملة الزراعية في كل من سوريا ، العراق ، اليمن ، الصومال ، والموارد المالية متاحة في كل من السعودية ، دول الخليج الأخرى ، العراق .



شكل رقم (١)



شكل رقم (٢)

والمثلث الثانى تتواجد الأرض الزراعية بوفرة فى السودان ، والقوى العاملة الزراعية فى كل من مصر والسودان ، والموارد المالية فى ليبيا .

أما المثلث الثالث فتتواجد وفرة من الأرض الزراعية فى كل من المغرب والجزائر وتونس ، وبهم أيضاً وفرة فى القوى العاملة ، والموارد المالية تتوافر إلى حد ما فى الجزائر .

وكما سبق القول فإن هذا التوزيع المثلثى لا يعد قيدياً على أى نوع من التكامل بين أى دولة أو أى عدد من الدول وبعضها داخل الوطن العربى .

وفرض التكامل بين الدول العربية السابق تحديدها فى المجالات الإنتاجية الزراعية متعددة سواء من ناحية صور التكامل أو نوع النشاط ، فهناك فرص كثيرة لمشروعات إنتاجية زراعية تمثل نقاط ارتكاز أساسية للتنمية الزراعية العربية سواء فى مجالات إنتاج المحاصيل أو الإنتاج الحيوانى أو الإنتاج السمكى .

وهنا يلزم التنويه إلى تحديد أولويات مشاريع الاستثمار العربى ودراسة جدواها بدقة كافية حتى لا تكون عرضة لأى تقلبات غير مدروسة ، بما ينعكس على مفهوم التكامل ذاته ، مع إزالة كافة المعوقات السابق الإشارة إليها .

وبالنسبة لتوطن نوعيات الإنتاج الزراعى والتي تعطى أولوية للتنمية من خلال

التكامل الزراعى العربى فيمكن التعرض لها كالاتى :

تنمية إنتاج المحاصيل الحقلية فى كل من :

- العراق ، اليمن ، الصومال .

- السودان ، مصر .

- المغرب ، تونس .

تنمية إنتاج الثروة الحيوانية فى كل من :

- اليمن ، السعودية ، الصومال ، العراق .

- السودان ، ليبيا .

- المغرب ، موريتانيا ، الجزائر .

تنمية إنتاج الخضر والفاكهة :

- سوريا ، لبنان .
- الأردن ، مصر
- تونس ، المغرب .

تنمية إنتاج الثروة السمكية :

- الكويت ، الإمارات ، اليمن ، جيبوتي .
- مصر ، الأردن ، ليبيا .
- موريتانيا ، تونس ، المغرب .

تنمية إنتاج محاصيل الألياف :

- العراق ، الصومال .
- السودان ، مصر .
- تونس ، المغرب ، الجزائر .

تنمية إنتاج مستلزمات الإنتاج الزراعى

- سوريا ، العراق ، السعودية .
- مصر ، الأردن .
- تونس ، المغرب ، الجزائر .

• إجراءات زيادة فاعلية تكامل استغلال الموارد الزراعية العربية :

التكامل فى استغلال الموارد الزراعية العربية وتنميتها لا يشترط الانتظار عليه حتى تتم جوانب التكامل العربية الأخرى - خاصة السياسية ، فقد أصبح تطوير الإنتاج الزراعى وزيادته بما يغطى احتياجات الوطن العربى ضرورة بقاء استراتيجية وأمنية . ومن ثم فهناك ضرورة وإمكانية لهذا التكامل بعيداً عن جوانب الاختلافات والصراعات العربية والمعلومة لنا جميعاً . وبعض ملامح ومتطلبات هذا التكامل يمكن إيجازها فى الآتى :

1 - إنشاء مؤسسة للتنمية الزراعية العربية - سواء بالاتفاق بين كل الدول العربية - وهذا فرض لا يتاح حالياً - أو بين عدد من الدول العربية وذلك بهدف تطوير وتنمية الموارد الزراعية العربية ، وإنتاج عدد من المنتجات الزراعية الاستراتيجية التي تعاني الدول العربية من نقصها وبما يحقق لها الأمن القومي والأمن الغذائي - وكلاهما مرتبط بالآخر - وأن تضع تلك المؤسسة فى اعتبارها الاستفادة القصوى من الموارد الزراعية العربية وتقليل الاعتماد على العالم الخارجى فى السلع الأساسية إلى أقل ما يمكن واستثمار الأموال العربية داخل الوطن العربى وفى مشاريع إنتاجية .

2 - إنشاء مؤسسة مالية لتمويل التنمية الزراعية فى الوطن العربى تساهم فيها الدول العربية جميعاً كل حسب قدرته المالية ، ولتكن المساهمة فى صورة أسهم - وفى مقابل ذلك تحصل الدول العربية المساهمة على احتياجاتها من الإنتاج الزراعى من تلك المشاريع وليس هذا فحسب بل وتكون الأولوية لتصريف هذا الإنتاج عربياً قبل الإقدام على الاستيراد من الخارج .

3 - تحديد احتياجات الدول العربية من المنتجات الزراعية ومقدار الفجوة كمياً ونوعياً ، ووضع أولويات بناء على أسس متفق عليها لاختيار عدد من المنتجات ذات الأهمية الاستراتيجية والأمنية والعمل على توفير قدر كافي منها داخل عدد من الدول العربية .

4 - اختيار عدد من الدول العربية لإقامة المشروعات السابق تحديدها فيها ، وذلك بناء على ما تتصف به تلك الدول من تواجد عوامل الإنتاج الزراعى من أراضي زراعية وقوى عاملة ومياه وموقع بما يحقق مبدأ الميزة النسبية فى الإنتاج الزراعى .

5 - التعاقد المسبق على تسويق الإنتاج من تلك المشاريع وبين الدول العربية الراغبة فيه ، حتى لا تواجه الدول المنتجة بفائض إنتاج لا يستطيع تسويقه ، على أن يتضمن التعاقد الكميات والأسعار ومواعيد التسليم . وذلك درءاً لأى خلافات قد تنشأ بين الدول فى المستقبل - ونؤكد مرة أخرى ضرورة فصل النواحي السياسية عن الاقتصادية لما فى ذلك من مصلحة وضرورة حياة بالنسبة للأمة العربية .

نخلص مما سبق إلى أن الاقتصاد المصري يعمل وفق اقتصاديات السوق وحرية المنافسة وحرية التجارة والقطاع الخاص ، ويوائم نفسه للتجارة الحرة (الجات) سواء بين دول المنطقة أو العالم . كما يزداد دور القطاع الخاص ويتناقص دور القطاع العام .

وهناك تيقن فى السياسة الاقتصادية المصرية أن التكامل والتعاقد الإقليمى ضرورة ويحقق الفائدة لكل الأطراف ، وأن التكامل العربى هو الأساس ونقطة البداية ولا يجبه أى تكامل مع أى طرف آخر . كما أن وضعية الاقتصاد المصرى حالياً تؤهله وتمكنه من التكامل والتعاقد مع عدد من الاقتصاديات الإقليمية ، ولكن لا بد أن يقوم على ركائز وأسس واضحة وثابتة .

ورغم وجود تباينات بين دول المنطقة (التباين الاقتصادى ، التباين السياسى ، التباين الثقافى والحضارى) . ألا أن جوانب التماثل بين الدول العربية على وجه الخصوص أقوى من التباينات بينها وبين بعضها .

من الواضح أن موضوع السوق الشرق أوسطية وما يرتبط به من آثار متعددة تمس مختلف الجوانب أكبر من أن يتم تناوله فى دراسة فردية ، ولكن أردنا أن نعطى بعض الملاح والملاحظات التى تحتاج إلى دراسة ووقت ، ومنها :

- إن هناك عنصراً جديداً ونظاماً دولياً جديداً ، ولا بد أن ندخله ونتعايش معه وذلك بتصور عربى عملى ندخل به عصر الأقاليم الاقتصادية ، وبأساليب علمية تقلل المخاطر ، وتزيد من قوانا فى ضوء ما لدينا من إمكانيات وموارد ينظم استخدامها محلياً وعربياً .

- رغم هذا الجدول الواسع ، ظلت الدوائر الرسمية فى الدول العربية فى عزوف وتباعد مقصود عن المشاركة فى النقاش أو العناية به ، وظل النقاش محصوراً فى أوسط مثقفين ومفكرين وسياسيين معارضين ومؤيدين للشرق أوسطية .

- ورغم هذا النقاش والجدل فإنه ليس هناك تعريف ولا تحديد لمفهوم السوق الشرق أوسطية ، بل هناك تداخل ولبس لم يحدد بين مفاهيم السوق الشرق أوسطية والنظام الشرق أوسطى⁽¹⁾ .
- من الواضح من تتابع الأحداث ، أن المستهدف حالياً إقامة علاقات ثنائية و/أو ثلاثية عربية - إسرائيلية أقوى من العلاقات العربية - العربية ، بما يؤدي بأن تصبح إسرائيل البؤرة المحورية التي تمر من خلالها العلاقات بين الدول العربية وبعضها .
- وذلك بهدف أن تصبح إسرائيل عضواً فى تجمع إقليمى كبير ، يقبلها ويتعامل معها ، وتصل إلى موارد البترول والتراكمات الرأسمالية فيه ، والسوق الواسعة وتكون لإسرائيل فيها ركيزة التقدم ومصدر التكنولوجيا بناء على توزيع الأنشطة الاقتصادية بين دول السوق - ومن ذلك تحقق قدراً من السيطرة الاقتصادية .
- إقامة السوق المشتركة عملية طويلة المدى تحتاج إلى عقود وليس إلى شهور أو سنوات ، وذلك لإعداد اقتصاديات الدول الأعضاء للاشتراك فى السوق ، ومن ثم فإن الوقت متاح للدراسة المتأنية لجوانب السوق المختلفة والقضايا المهمة التى تثيرها وهى ، القضايا الاقتصادية ، والقضايا السياسية ، والقضايا الأمنية .
- أما فيما يتعلق بفائدة "السوق الشرق أوسطية" فقد طرحها معظم المعبرين عن هذا التيار دون مناقشة جدية أو تحليل علمى لإمكاناتها وعوائدها الفعلية لكل دولة من دول السوق .
- ومما سبق يتضح أن الصادرات العربية السلعية هى مجموعة محدودة من المواد

(1) مركز الدراسات السياسية "التقرير الاستراتيجى" ، 1993 ، جريدة الأهرام ، سبتمبر 1994 ، ص 227 - 228 .

الأولية والسلع التقليدية ، وتشمل بصفة رئيسية الحديد والفسفات والنحاس ..
والمنتجات الزراعية كالقطن والفاكهة والخضر ، وبعض المنتجات الحيوانية
كالماشية والضأن .

- وبينما تمثل الصادرات الآلات والمعدات نحو 24% من صادرات إسرائيل .
نجدها لا تمثل أكثر من 1% في كل دول المنطقة (تركيا 6%) وذلك من جملة
صادراتها السلعية .

ومن ثم فإن السوق ستكون متاحة أمام صادرات إسرائيل من الآلات
والمعدات والتي تتراوح واردات الدول العربية منها بين 18% - 26% (تركيا
29% ، إيران 44%) من جملة وارداتها السلعية .

- هذا مع العلم بأن جملة قيمة الصادرات السلعية لثلاث دول رئيسية من دول
السوق تبلغ نحو 10.4 مليار دولار عام 1991 وهي مصر ، الأردن ، سوريا .
بينما تبلغ قيمة صادرات إسرائيل وحدها نحو 11.9 مليار دولار خلال نفس
العام وبما نسبته 114.8% من صادرات الدول الثلاث .

أى أن المستفيد الأول من السوق الشرق أوسطية هو الذى لديه صادرات
سلعية أكبر وهي إسرائيل أولاً .

- السوق الشرق أوسطية ، والتعاون الإقليمي ليس عبارة عن مجموعة من المشاريع
يتم طرحها وطلب تمويلها بدون استراتيجية متكاملة لأسس التعاون
العربي/العربي ، والعربي/الإسرائيلي ومستقبله وآثاره .

- كما أنه من الضروري أن تكون دول السوق سواء في الحقوق والواجبات . وأن
تكون دول طبيعية ، فقانون حق العودة الذى يعتبر إسرائيل دولة كل يهود
العالم ، يجب إلغائه ، كذلك الاعتراف بالشرعية الدولية من كل دول السوق
شرط واجب ومنه ضرورة توقيع إسرائيل على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة
النووية - تلك أوراق يمكن للدول العربية استخدامها قبل قيام السوق .

- وهناك مجموعة من الأسئلة مطروحة في هذه الورقة ، يلزم الإجابة عليها للتعرف على السوق الشرق أوسطية ، وتحديد نتائجها ، وهذه الإجابة بالطبع تستلزم دراسات علمية متعددة الجوانب لم تتم حتى الآن ومن هذه الأسئلة :

⇐ هل السوق الشرق أوسطية نابعة عن رغبة داخلية للمنطقة أن هي مفروضة ، من الخارج أو الداخل .

⇐ وهل نستطيع أن نرفض الشرق أوسطية ؟

⇐ وإذا رفضنا السوق الشرق أوسطية فما هو العمل تجاه القوى الدولية والعالمية العاتية التي تؤيد التعاون الإقليمي - بل وتفرضه وتقتصر المساعدات والقروض على التجمعات الإقليمية ؟ وقد سبق طرحه .

⇐ ثم ، هل السوق الشرق أوسطية ستكون بديل للنظام العربي ؟

⇐ ما هو هيكل السوق ، وما هي الدول الأعضاء ؟

⇐ ما هي المتطلبات الأساسية لقيام السوق والمزايا والسلبيات الاقتصادية وغير الاقتصادية على دول السوق ؟

⇐ هل هناك تصور عربي لاستراتيجية شاملة تحدد المصلحة العربية ، والموقف العربي المشترك ، وحدود التعاون الإقليمي ؟ ومتى يوجد هذا التصور ؟

وفي ضوء ما سبق ، نوصي بما يلي :

- نظراً لأن السوق الشرق أوسطية شاملة لعدد من الدول ، فإنه من المفضل أن تتولى هيئة إقليمية دراسة السوق . ومن ثم فإنه في مقدور الجامعة العربية تكليف بعض مؤسساتها ، ومؤسسات أخرى علمية وتطبيقية بدراسة السوق الشرق أوسطية . ولا سيما أن الوقت ما زال متاحاً لذلك .

- الدعوة إلى عقد عدد من المؤتمرات العربية والمحلية لمناقشة السوق الشرق أوسطية على نطاق واسع وأن تشارك فيها كافة الجهات والمؤسسات .
- إجراء عدد من الدراسات القطرية على السوق الشرق أوسطية .
- كما يلزم دراسة أسباب فشل التكتلات العربية السابقة ، والتي منها :
السوق العربية المشتركة ، اتحاد المغرب العربي ، مجلس التعاون العربي ،
مجلس التعاون الخليجي ، كافة اتفاقيات التعاون الاقتصادي العربي ، ثنائية
وغير ثنائية .
- وهل لن يتكرر الفشل للسوق الشرق أوسطية ؟ أم هي ستولد لتبقى ؟
- ثم وضع استراتيجية عربية شاملة لدخول السوق الشرق أوسطية تزيد من
الإيجابيات وتقلل من الآثار السلبية للسوق على أي من الدول العربية .

- 1 - إبراهيم نوار ، "التصور الإسرائيلي لمستقبل العلاقات الاقتصادية مع العرب" ، السياسة الدولية ، يناير 1984 .
- 2 - أحمد عمر العطيفى ، "التطعيم ضد السوق الشرق أوسطية" ، - الأهرام الاقتصادى مارس 1994 .
- 3 - البنك المركزى المصرى ، "المجلة الاقتصادية" ؛ المجلد الرابع والثلاثون ، العدد الأول 1994/93 .
- 4 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، "محددات وأساليب تنمية التجارة البيئية الزراعية العربية" ، الخرطوم 1985 .
- 5 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، "الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية" ، مجلد رقم (5) ، الخرطوم ، سبتمبر 1985 .
- 6 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، "استشراف صورة الزراعة العربية لعام 2000 تحت مشاهد بديلة" ، الخرطوم ، يناير 1994 .
- 7 - بنك مصر ، "النشرة الاقتصادية" ، 1977 - 1987 ، السنة الثانية والعشرون والسنة الثالثة والعشرون .
- 8 - بنك مصر ، "النشرة الاقتصادية" ، 1980 - 1981 السنة الخامسة والعشرون .
- 9 - بنك مصر ، "اتفاقية السلام وانعكاساتها على مستقبل التعاون الاقتصادى فى منطقة الشرق الأوسط" ، النشرة الاقتصادية ، العدد الأول 1993 .
- 10 - سعد طه علام (دكتور) ، "مستقبل استخدام الموارد الطبيعية فى الوطن العربى" ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية 866 ، مايو 1994 .
- 11 - سعد طه علام (دكتور) ، "التحرير الاقتصادى والخصخصة فى الاقتصاد المصرى" ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية 904 ، 1994 .

- 12 - سعد طه علام (دكتور) ، " السوق الشرق أوسطية والزراعة العربية " ، الأهرام الاقتصادية ، نوفمبر 1994 .
- 13 - سعد طه علام (دكتور) ، " السياسة الاقتصادية فى مصر والتكامل الإقليمى " ندوة السوق العربية المشتركة ، معهد جوته ومفوضية الاتحاد الأوروبى ، دمشق ، نوفمبر 1995 .
- 14 - د. عبد الحبار عدوان ، " نظام عربى قوى شرط قيام سوق شرق أوسطية " مجلة الباحث العربى ، العدد 35 مارس / يونيو 1994 .
- 15 - د. محمد سعد أبو عامود ، " الشرق أوسطية فى الفكر السياسى العربى " ، السياسة الدولية ، 1993 .
- 16 - مركز الدراسات السياسية ، " التقرير الاستراتيجية العربى " ، جريدة الأهرام ، سبتمبر 1994 .
- 17 - د. مصطفى أحمد مصطفى " مستجدات الحاضر وتحديات المستقبل " .. معهد التخطيط القومى - مذكرة داخلية رقم (900) - مايو 1992 .
- 18 - معهد التخطيط القومى " التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة " سلسلة قضايا التخطيط والتنمية - رقم 77 ، 1992
- 19 - نعمان الزياتى ، " الكرة الشرق أوسطية " الأهرام الاقتصادية ، جمهورية مصر العربية ، إبريل 1994 .
- 20 - وزير قطاع الأعمال العام - المكتب الفنى - " التنمية البشرية ركيزة أساسية لنجاح البرامج الهيكلية للإصلاح الاقتصادى - مجلة الوحدة الاقتصادية العربية - العدد العاشر ، أكتوبر 1992